S/PV.7870

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٧٠

الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرنكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد ساديكوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد السيدة تاشكو
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/58)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1702076 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/58)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد أمير عبد الله، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد بيتر سلامة، المدير التنفيذي لبرنامج مواجهة الطوارئ في منظمة الصحة العالمية.

وينضم السيد سلامة إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/58، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

نجتمع لمناقشة تنفيذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) والاجتماع الذي عقد في أستانا في الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى تقييم ما بعد أستانا ومناقشة محادثات جنيف الهامة المقبلة التي تقودها الأمم المتحدة مع المبعوث الخاص دي ميستورا في الأسبوع المقبل. ولذلك، فإننا سنركز اليوم على الحالة الإنسانية بغية محاولة إيلائها الاهتمام الواجب الذي تستحقه.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): شهدنا وصول حجم الدمار والمعاناة في سورية خلال عام ٢٠١٦ إلى مستويات تستعصي على الفهم. وشهدنا الناس يموتون جوعا، حيث تؤرق صور الأطفال الجياع والمصابين بالهزال من بلدة مضايا المحاصرة ضمائرنا. وكنا نطالع باستمرار الصور المروعة لانهمار القنابل وقذائف الهاون على المدارس والمرافق الطبية ومستوطنات المشردين داخليا والأسواق العامة وشبكات المياه البالغة الأهمية. وكيف لنا أن ننسى صورة الطفل عمران دقنيش ذي الخمسة أعوام وقد بدت عليه علائم الصدمة والذهول، وتلطخ وجهه الصامت بالدم وكساه الغبار أثناء سحبه من تحت الأنقاض التي سببتها غارة جوية في شرق حلب. وما زلنا نشعر بالهلع إزاء التقارير عن تعرض أفرقة الإنقاذ والموظفين الطبيين ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري والعاملين في المجال الإنساني للهجوم أثناء قيامهم بواجباتهم. وشهدنا ما حدث من دمار في داريا، التي أصبح يُطلق عليها ”عاصمة البراميل المتفجرة في سورية“، وهدم أحياء حلب الشرقية بلا هوادة. وشهدنا حصار المدن وقصفها ثم إفراغها من سكانها. ورأينا حافلات، كان الغرض منها إجلاء المدنيين، تحترق على مشارف الفوعة.

وشهدنا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يستعيد السيطرة على مدينة تدمر القديمة. وشهدنا ما ترتب على هذه الأفعال من خسائر بشرية بشعة لا تُعد ولا تُحصى. وقد وصف الأمين العام الحالة، كما وصفتها أنا وزملائي، بأنها مسلخ وانهيار كامل للقيم الإنسانية وذروة الرعب. ولا يوجد ثمة ادعاء؛ فهكذا كانت الحياة اليومية للملايين من المدنيين في جميع أنحاء سورية طوال عام ٢٠١٦–

الكثير جدا من المعاناة في ١٢ شهرا فقط، وحدث كل ذلك على مرأى ومسمع منا جميعا.

ومع ذلك، وبينما نبدأ عام ٢٠١٧، وبقدر صعوبة تصور ذلك، فإن هناك بعض الأسباب الناشئة التي تدعو إلى الأمل. فمنذ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، لا يزال وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني صامدا بالرغم من بعض الانتهاكات. وقد أتاح ذلك فترة هدوء نادرة للكثيرين، ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا للتأكد من توطيد وقف إطلاق النار وتوسيع نطاقه. كما عدت للتو من هلسنكي، حيث اجتمع العالم لدعم السوريين والمنطقة. وحتى في ظل استمرار الاحتياجات الإنسانية الماسة، فقد خرجت بشعور بالأمل من اجتماعاتي في فنلندا، ومرد ذلك في المقام الأول إلى العزم الوطيد للمنظمات غير الحكومية السورية، التي كان لي شرف الجلوس مع ممثليها حيث ناقشنا الأولويات الإنسانية للسنة المقبلة. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تستضيف الأمم المتحدة مؤتمرا بشأن سورية في بداية نيسان/أبريل. وستكون تلك فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد التزامه بدعم الشعب السوري، والتعهد بذلك.

كما تجعلني التطورات الأخيرة على المسار السياسي أشعر بالأمل. ففي هذا الأسبوع، شهدنا أولئك الذين يتحاربون منذ سنوات على استعداد لتنحية الماضي جانبا للجلوس جنبا إلى جنب في أستانا. ويمثل اتفاق روسيا وتركيا وإيران في أستانا على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة وكفالة الامتثال التام لوقف إطلاق النار تطورا طيبا. إن إنقاذ أرواح السوريين هو الأولوية المشتركة لنا جميعا، والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في إنشاء هذه الآلية. ونأمل أيضا أن يساعد استمرار توطيد وقف إطلاق النار في تهيئة بيئة داعمة لاستئناف المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف، تحت رعاية وقيادة الأمم المتحدة، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد حضر المبعوث الخاص دي ميستورا للتو اجتماع أستانا وسيقدم، كما ذكر الرئيس، إحاطة إعلامية أوفى إلى المجلس بشأن المسار السياسي في ٣١ في كانون الثاني/يناير.

وبينما نتحرك صوب محادثات الأمم المتحدة، فإن آمال العالم تنعقد على التوصل إلى حل سياسي استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وليس هناك حل آخر، لا إنساني ولا حتى عسكري – وذلك على الرغم مما قد تشعر به بعض الأطراف من جرأة عقب الإخلاء الكامل لشرق حلب. ونحن جميعا مدينون للشعب السوري، الذي عانى كثيرا جدا، بأن نفعل كل ما في وسعنا لإنجاح العملية السياسية وكفالة استعادتهم للأمل.

وللأسف، فإننا لم نتمكن في أحيان كثيرة جدا خلال الأشهر الأخيرة من ترجمة الأمل إلى عمل إنساني. وخلال الفترة منذ تشكيل فرقة العمل المعنية بالوصول إلى المساعدة الإنسانية، كجزء من الفريق الدولي لدعم سورية، في أوائل عام ٢٠١٦ وحتى أيلول/سبتمبر من العام الماضي، شهدنا إمكانات غير مسبوقة للوصول إلى من هم في أمس الحاجة في سورية. وبحلول أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أمكن الوصول إلى أكثر من مليون وربع مليون شخص عن طريق إرسال قوافل مشتركة بين الوكالات إلى المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها، وذلك مقابل ٤٨٧ ٠٠٠ شخص فقط طوال عام ٢٠١٥. ولم تكن إمكانية الوصول هذه إنجازا هينا، ولكنها تطلبت عملا شاقا من جانب فريق الأمم المتحدة في دمشق وفي جنيف، بدعم من الدول الأعضاء ذات النفوذ – ولا سيما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ومما يدعو إلى الإحباط أنه ظهرت مجددا تحديات كبيرة أمام الوصول عبر خطوط التماس، بما لذلك من عواقب إنسانية

وخيمة. ومن المحزن أن إمكانية الوصول تدنت حاليا إلى المستويات التي شهدناها قبل تفعيل فرقة العمل الإنسانية.

ويرجع هذا الانخفاض في إمكانية الوصول جزئيا إلى أن عملية الموافقة على خطوتين التي وافقت عليها السلطات السورية قد أصبحت، في الممارسة العملية، عملية مؤلفة من عشر خطوات. وعلى الرغم من المعدلات المرتفعة للموافقات من حيث المبدأ، لم تصل سوى قافلة واحدة أو اثنتين من القوافل التي تمت الموافقة عليها إلى مقاصدها شهريا خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، قدمت قافلة واحدة مشتركة بين الوكالات – قافلة واحدة فقط – مساعدات إلى ٦ ٠٠٠ شخص من بين ما مجموعه ٢٥٠ ٩٣٠ شخصا طلب تقديم المساعدة إليهم في إطار خطة القوافل المشتركة بين الوكالات خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ويشكل ذلك أقل من ١ في المائة مما كنا نهدف إلى تحقيقه، وحتى في هذه الحالة التي أمكننا فيها تقديم المساعدات، أزيل أكثر من ٢٣ ٠٠٠ بند طبي من القافلة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. وحتى الآن، فإن الحالة في كانون الثاني/يناير، ليست أفضل بكثير مع إيفاد قافلة مشتركة واحدة بين الوكالات إلى المعضمية، في ٧ كانون الثاني/يناير، لتصل إلى ٤٠ ٠٠٠ شخص؛ غير أن ذلك كان موقعا طلبنا الوصول إليه في إطار خطة تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير على السواء، لم ترد الحكومة السورية ضمن إطار السبعة أيام عمل المتفق عليه، على خططنا الشهرية الخاصة بالقوافل المشتركة بين الوكالات، ولكن لا تزال التأخيرات الإدارية اللاحقة من جانب الحكومة، بما في ذلك الموافقة على رسائل التيسير، وموافقة المحافظين المحليين واللجان الأمنية، فضلا عن القيود الأوسع من جانب جميع الأطراف، تعرقل جهودنا وتحرم المدنيين الأكثر ضعفا من المساعدة التي هم في حاجة ماسة إليها.

واسمحوا لي أن أكون واضحا تماما. لدينا فرقة عمل إنساني يقتصر الغرض منها على ضمان الوصول، ومنذ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، كان لدينا وقف لإطلاق النار، أدى إلى تحسن الأمن في العديد من المناطق. مع ذلك، ورغم هذين العاملين الإيجابيين، لا نزال نتعرض للتوقيف عند كل منعطف جراء نقص الموافقات على الصعيدين المركزي والمحلي، والخلافات بشأن طرق الوصول، وانتهاك الإجراءات المتفق عليها عند نقاط التفتيش من جانب أطراف النزاع. هل هذا مهم؟ نعم مهم. ولا يمكننا ”بمجرد الاستمرار“ أو ”التأقلم مع ذلك“، كما سمعت من أحد الأعضاء الجالسين حول هذه الطاولة، لأنه إذا مر أحد العاملين الشجعان في مجال تقديم المعونة عبر نقطة تفتيش بشاحنته، بدون رسائل التيسير تلك، تنتقل القيادة إلى نقطة التفتيش حيث يطلق مسؤولو حراسة نقطة التفتيش أو قناصوهم النار عليه.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، وجه منسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في دمشق مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية السورية، تتضمن قائمة باقتراحات عملية لتسريع الوصول، وتبسيط الإجراءات وإتاحة تنقل القوافل. و لم يتلق أي رد حتى الآن. لدينا القدرة على إيصال المساعدات إلى مئات الآلاف من الأشخاص في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في كل شهر، ونحن على استعداد للتحرك في حال سمحت لنا أطراف النزاع بذلك. وندعو جميع أعضاء المجلس الذين لديهم تأثير على السلطات السورية وعلى أعضاء فرقة العمل الإنسانية، إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة دعم الحكومة السورية لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح، من خلال الهياكل والآليات القائمة. أقول، مع الأمل في ألا ينظر لي وكأنني في موقف دفاعي، أن الخطأ ليس خطأ الأمم

المتحدة أو المنظمات غير الحكومية؛ بل خطأ الحكومة السورية والمحافظين المحليين المسؤولين. وأود أن أطلب من أعضاء المجلس توجيه غضبهم والضغط عليهم. إننا بحاجة إلى أن يسمح لنا بالمرور، ليس كمنة بل كحق، وبأمان.

وعلى أرض الواقع، ورغم التحديات الهائلة، تواصل الأمم المتحدة إلى جانب شركائها في المجال الإنساني في سورية، تقديم المساعدات لإنقاذ الأرواح وتقديم الدعم إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء البلد، كل شهر. فعلى سبيل المثال، وصل برنامج الأغذية العالمي، الذي سيستمع المجلس إلى ممثله بعد بضع دقائق، إلى ٤ ملايين شخص وقدم لهم مواد غذائية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر وحده. ونفذت منظمة الصحة العالمية، التي سيستمع المجلس أيضا إلى ممثل لها هذا الصباح، بالاشتراك مع اليونيسيف، حملة تحصين روتينية معجلة في شمال سوريا، لتحصين ما يناهز ١٠٤ ٠٠٠ طفل في جرابلس وأجزاء أخرى من محافظة حلب. وعلى مدى عام ٢٠١٦، تم توزيع ما يزيد عن ٤ ملايين من المواد غير الغذائية في أنحاء سورية، وقدمت مواد غذائية لحوالي ٣ ملايين شخص، وجرى توفير المأوى لما يقرب من ٣٠٠ ألف شخص.

وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة الإنسانية الحيوية عبر الحدود لا تزال تمثل عنصرا حاسما في استجابة الأمم المتحدة. ومنذ أن بدأت العمليات العابرة للحدود، في تموز/يوليه ٢٠١٤، عقب اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، أرسلت الأمم المتحدة أكثر من ٤٦٧ قافلة عابرة للحدود، أو ما يقرب من أربع قوافل أسبوعيا في المتوسط. وقد أتاح ذلك، لشركاء الأمم المتحدة إيصال الإمدادات الطبية الكافية لعلاج ٩ ملايين شخص، بما في ذلك تحصين مليوني شخص. وتم إطعام ٣ ملايين شخص، العديد منهم بصفة شهرية. وتم إيصال المساعدات إلى أنحاء مختلفة من محافظات حلب وإدلب واللاذقية وحماة، انطلاقا من تركيا وإلى محافظتي درعا والقنيطرة، انطلاقا من الأردن. وتكمّل تلك العمليات الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية، التي تقدم المساعدة والخدمات للملايين انطلاقا من البلدان المجاورة.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الأمم المتحدة، بـ ٢٩٤ عملية نقل جوي إلى القامشلي من أجل إيصال ١٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية؛ والمياه، ومنتجات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والمواد التغذوية والتعليمية والمأوى والمساعدة غير الغذائية بالنيابة عن الأطراف الفاعلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ١٢٠ ٠٠٠ حصة غذائية كاملة. سأترك المجال لنائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لكي يقدم سياقا أوسع ومعلومات أكثر عن قدرة الأمم المتحدة في مجال النقل الجوي وإسقاط المعونة من الجو، لا سيما في الحسكة ودير الزور.

وأشيد إشادة تامة بعمال المعونة الصامدين بشكل غير عادي والبواسل من المنظمات غير الحكومية السورية والإقليمية والدولية؛ وأولئك الذين يعملون عبر الحدود من كل من الأردن وتركيا، فضلا عن أولئك الذين يعملون داخل سورية؛ وأولئك على نطاق وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وزملائي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والمجتمعات والأسر المحلية التي خصصت الكثير لمساعدة الآخرين. وليتأكدوا بأن ما قاموا به قد أنقذ حياة الكثيرين من إخوانهم السوريين وفي العالم، ووفر لهم الحماية حيثما كان ذلك ممكنا، على الرغم من النكسات والتهديدات والأخطار المحدقة. وإذا سمحتم لي، أود أن أتوقف برهة لتكريم جميع أولئك العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين قتلوا وهم يقومون بواجبهم.

وكما تمت الإشارة الشهر الماضي، انخفض عدد الأشخاص المحاصرين في سورية بعد إخلاء شرق حلب. وعقب إجراء

الأمم المتحدة استعراضا شاملا، يقدر الآن بأنه اعتبارا من كانون الثاني/يناير، يعيش ما يناهز ٧٨٠ ٦٤٣ شخصا، في ١٣ منطقة واقعة تحت الحصار. وقد رفعت ثلاثة مواقع من القائمة السابقة التي كانت تضم ١٦ موقعا، حيث لم يتمكن ٠٨٠ ٩٧٤ شخصا من التنقل بحرية. ورفعت الأحياء الشرقية من حلب من القائمة، عقب سيطرة الحكومة السورية عليها بالكامل في شهر كانون الأول/ديسمبر. ورفعت معضمية الشام في ريف دمشق من القائمة، بسبب التحسن الكبير في وصول المساعدات الإنسانية وحرية التنقل خلال الأشهر الثلاثة الماضية عقب توقيع اتفاق محلي وتنفيذه لاحقا. ورفعت من القائمة مدينة الحجر الأسود في ريف دمشق، بسبب إتاحة الوصول عبر اليرموك ويلدا والقدم.

وعلاوة على ذلك، جرى تعديل الأرقام السكانية للمواقع الأخرى استنادا إلى أحدث المعلومات الدقيقة التي وردت من الميدان. وشمل ذلك تخفيض ٢٠٠ ١ شخص من الفوعة وكفريا بمحافظة إدلب، بعد إجلائهم من المدينتين في كانون الأول/ديسمبر. وأجريت أيضا تعديلات بالنسبة لمناطق في الغوطة الشرقية نظرا للحركة التي شهدتها تلك المنطقة، وكذلك الزبداني وخان الشيح.

بيد أن الانخفاض في الأعداد، لا ينبغي اعتباره خطأ تقدما في التصدي لآفة الحصار. حيث تواصل الأطراف استخدام الحصار كسلاح حرب، وفي كل حالة من هذه الحالات شهدنا فترات مطولة من تقييد المعونة، فضلا عن القتال والقصف العنيفين، تمهيدا للاتفاقات التي أعادت المناطق إلى سيطرة الحكومة السورية. إنني أواصل الدعوة إلى وضع حد فوري لجميع أشكال الحصار الذي تفرضه جميع الأطراف في هذا الصراع. لا يؤدي الحصار إلا إلى معاقبة المدنيين، الذين يتحملون أصلا وطأة هذا الصراع الرهيب.

واسمحوا لي أن أقدم للمجلس معلومات مستكملة عن أربعة مواقع في سورية، حيث لا تزال الحاجة كبيرة إلى العمل الإنساني، الذي للأسف، تتم معارضته في الغالب: حلب ودير الزور وريف دمشق والرقة. سأتناول كل واحدة منها تباعا.

أولا، في حلب، لا تزال الاحتياجات الإنسانية هائلة. ومنذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى تشريد ٠٠٠ ١٦٠ شخص مؤقتا على الأقل من أحياء شرق حلب المحاصرة سابقا. ويشمل ذلك تشريد أكثر ٠٠٠ ١٢٠ شخص إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها أو الذين بقوا في شرق حلب، وأكثر من ٠٠٠ ٣٦ شخص تم إجلاؤهم إلى مدينة إدلب وريف غرب حلب، اللذين تسيطر عليهما جماعة مسلحة غير تابعة للدولة. وكانت الحالة الإنسانية للعديد من أولئك الذين شردوا أو الذين بقوا صعبة، وأدى الشتاء القارس إلى تفاقمها. وفي أعقاب وقف تزويد ما يناهز ١,٨ مليون شخص في حلب بالمياه الجارية، بسبب مشكل تقني، كما فهمنا، يوجد حله في الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش خارج المدينة، أصبحت الحالة الإنسانية أكثر صعوبة.

وقد قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الشهر الماضي لأعضاء المجلس استعراضا مفصلا لاستجابتنا لـ ٠٠٠ ٣٦ شخص تم إجلاؤهم إلى ريف غرب حلب وإدلب.

وقُدمت إلى أولئك الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٦ مساعدة فورية لإنقاذ الحياة التي تشكل حاليا جزءا من البرمجة الإنسانية المنتظمة عبر الحدود، التي تساعد نحو ٠٠٠ ٩٠٠ من المشردين داخليا في إدلب، وكذلك في أماكن أخرى في الشمال.

وسأوافي الآن المجلس بمعلومات بشأن استجابة الأمم المتحدة في كل منطقة من المناطق الرئيسية التي شُرد فيها المتضررون من أزمة حلب أو أعيدوا إليها في جميع أنحاء المدينة

ذاتها. وقد أقامت الأمم المتحدة وجودا مستمرا في حلب منذ ٢٠١٤، واستجابت على الفور إلى الاحتياجات الإنسانية الإضافية التي نجمت عن تشريد الكثيرين. ومستوى المساعدة تم تعزيزه على الفور، وواصلت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين معالجة احتياجات هؤلاء السكان المشردين من شرق حلب أو العائدين إليها، إلى جانب العاملين في المجال الإنساني الشجعان في الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلا عن غيرهم من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

ونحو ٩٠ في المائة من الإمدادات التي يوزعها جميع الشركاء تقدمها الأمم المتحدة، وفي الأسبوع الماضي فقط، تم توفير ١٩ مليون دولار من الصندوق الإنساني المعني بسوريا الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل دعم المساعدة الفورية لإنقاذ الحياة والإنعاش المبكر لآلاف الناس. وستوفر هذه الأموال استجابات للاحتياجات الفورية، وستساعد في إصلاح الخدمات الأساسية، وإزالة الأنقاض، والقيام بالخطوات الضرورية الأخرى لتهيئة الظروف التي يستطيع الناس فيها العودة بأمان إلى ديارهم.

وفي شرق حلب، سُجل ما يزيد مجموعه على ٠٠٠ ٦٥ شخص رسميا باعتبارهم عائدين إلى المقاطعات الشرقية من المدينة أو باقين فيها. ومعظم يعيشون الآن في منازل متضررة أو متفرقون في مختلف الأحياء، وهنانو تستضيف أكبر عدد من العائدين حتى الآن. ومن بين الأحياء الأخرى التي سجلت مستويات عالية من العائدين طريق الباب والقلاشة وبستان القاصر. وفي تلك المناطق، ظلت الأمم المتحدة نشطة في تقديم الإغاثة الفورية. وقُدمت المواد الغذائية والخدمات الطبية والحماية والدعم في مجال التعليم كافة إلى المحتاجين إليها.

وأشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بمخزونات الإمدادات الإنسانية الموجودة في شرق حلب منذ عملية الإجلاء. وآخذ هذا الأمر بمنتهى الجدية. وينبغي أن نثبت الوقائع، وبينما أتكلم، فإننا نتابع تلك التقارير على وجه الاستعجال. وأؤكد للمجلس أن هذه المسائل تسلط الضوء بصورة صارخة على ضرورة تمكين الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى جميع المناطق في سورية، لتمكيننا ليس فقط من تقديم المساعدات، بل أيضا من رصد الاحتياجات والتوزيع المناسب للمساعدات، حتى بعد تهيئة المواد مسبقا.

وفي ضواحي شرق مدينة حلب، هناك ٠٧٧ ٥ شخص شردوا إلى المأوى الجماعي في جبرين. ولا تزال أجزاء من المأوى بحاجة إلى إصلاح، ولا سيما الاستعداد للشتاء. ووفرت الأمم المتحدة وشركاؤها مئات المواقد والمواد الأساسية الأخرى للاستعداد للشتاء. وعلاوة على ذلك، تدعم الأمم المتحدة المطابخ المجتمعية التي توفر وجبات ساخنة للآلاف، وعيادة ثابتة، وبالتنسيق مع السلطات المعنية، بدأت بتوزيع وثائق الهوية الشخصية.

وفي غرب حلب، يجري دعم أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص في إطار زيادة أنشطة البرمجة العادية التي يتم القيام بها بالفعل يوميا لدعم أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ من المشردين داخليا في الأجزاء الغربية من المدينة. ويشمل ذلك انتظام توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية. وقدمت الأمم المتحدة مؤخرا ٢٥٠ طنا متريا من الإمدادات الطبية – تكفي للقيام بـ ٠٠٠ ٣٠٠ من دورات العلاج – إلى مدينة حلب، وفي كانون الأول/ديسمبر قدمت ما يكفي من الأدوية لـ ٠٠٠ ٤٣٠ من العلاجات. وتواصل اليونيسيف عمليات نقل المياه بالشاحنات في حالات الطوارئ وتوفير الوقود لتشغيل الآبار، التي يستفيد منها نحو مليون شخص – ٠٠٠ ٤٠٠ شخص من نقل المياه بالشاحنات و ٠٠٠ ٦٠٠ شخص من الآبار العامة – في جميع أنحاء المدينة. وبالتعاون مع وزارة التعليم، قدمت اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الدعم لتعليم آلاف الأطفال والشباب.

ولذلك، يجب أن نتأكد من أن تعميم السجل والرصيد الإيجابي. وستظل الأمم المتحدة والآخرون ملتزمين ومشاركين بنشاط في مساعدة جميع المحتاجين في حلب الذين يمكننا الوصول إليهم، وسنعمل بلا كلل مع الشركاء في المجال الإنساني من أجل تخفيف المعاناة وتوفير الأساس للإنعاش.

ثانيا، لقد وعدت بتقديم معلومات مستكملة عن دير الزور. يساورني قلق بالغ بشأن سلامة وحماية ما يقدر بـ ٥٠٠ ٩٣ من الأشخاص المحاصرين في الجانب الغربي من دير الزور في سورية في أعقاب التقارير عن هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مما أسفر عن مقتل وجرح العشرات من المدنيين. ومنذ ١٥ كانون الثاني/يناير، زُعم أن تنظيم داعش سيطر على العديد من المناطق بما في ذلك الطريق الرئيسية ومطار دير الزور، وهو ينتشر في المزيد من المناطق، مما قسم الجيب المحاصر إلى قسمين. وفيما عدا التعليق المؤقت لعمليات إلقاء المساعدات جوا من جانب برنامج الأغذية العالمي، فإن مستشفى الأسد الوطني أُغلق مؤقتا. وتفيد التقارير بأن الإمداد بالمياه أيضا قد قطع عن آلاف الناس الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش في ضواحي دير الزور بسبب القتال الذي ألحق الضرر بمولدات الطاقة في المنطقة. وأفيد بأن الاتصالات المتنقلة قد توقفت في جميع أنحاء المنطقة.

ثالثا، أنتقل الآن إلى ريف دمشق حيث لا تزال الحالة تبعث على القلق العميق. القتال في منطقة وادي براده، خارج مدينة دمشق متواصل، وقد أدى بالفعل إلى تشريد نحو ٥٠٠ ١٧ شخص. ولا تزال المياه مقطوعة من المصدر الرئيسي منذ بدء القتال، مما يؤثر على إمدادات المياه الأساسية لنحو ٥,٥ مليون شخص في دمشق والمناطق المحيطة بها، التي لا تستفيد الآن إلا من الحد الأدنى من المياه. واستجابة لذلك، دخلت أفرقة تقنية تضم الهلال الأحمر العربي السوري والسلطات المعنية بالمياه منطقة وادي براده في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير لإجراء تقييم أولي للأضرار. ومع ذلك، وفي أعقاب اغتيال عضو في لجنة المصالحة، تجدد القتال وعلقت بعثة التقييم قبل أن تبدأ أعمال الإصلاح. وإذا تأكد أن هذه الأعمال لحرمان المدنيين من المياه كانت متعمدة، فإن المسؤولين عنها قد يكونا قد ارتكبوا جريمة حرب. ولا بد من كفالة مساءلة مرتكبي هذه الأفعال.

رابعا، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى العملية العسكرية في مقاطعة الرقة، حيث لدي شواغل بالغة فيما يتعلق بسلامة وأمن أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ من الناس المحتاجين، بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ من الأشخاص المشردين داخليا. وحتى الآن، شرد نحو ٠٠٠ ٣٥ شخص نتيجة للقتال، رغم أن الكثيرين قد عادوا إلى ديارهم منذ انحسار القتال.

ويقوم الشركاء في المجال الإنساني بالاستجابة للأشخاص الذين شردوا إلى الشمال نحو تل أبيض. وتواجه غالبية السكان في مقاطعة الرقة وفقا للتقارير مشاكل بالغة الأهمية في تلبية الاحتياجات الفورية. وكان للقتال في أثر سلبي على الهياكل الأساسية مثل المياه ومحطات الطاقة، مما أثر على قدرة الناس على الحصول على الخدمات الأساسية. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي أيضا بمشكلة رئيسية. وتعرض وصول أفراد الأمم المتحدة إلى الرقة لقيود شديدة بسبب انعدام الأمن والعراقيل التي يفرضها تنظيم داعش على إيصال المساعدات الإنسانية، إذ أن آخر قافلة إلى الرقة من قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات تمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ورهنا بالظروف المتعلقة بالوصول والأمن، غير المواتية في الوقت الحالي، فإن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني على استعداد للاستجابة للمزيد من التشريد المؤقت على نطاق واسع بينما تتواصل الجهود العسكرية لطرد داعش من الرقة.

وبعد نحو ست سنوات من النزاع الوحشي الأخرق، ظللنا جميعا نتوق إلى بصيص من الأمل في أن معاناة الشعب

السوري قد تكون أشرفت أخيرا على نهايتها. وشهدت الأسابيع القليلة الماضية عددا أقل بكثير من القتلى والجرحى المدنيين منذ البدء بنفاذ وقف إطلاق النار في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي بعض أنحاء البلد على الأقل، منح وقف إطلاق النار فترة هدنة للأشخاص الذين أخبرونا بصوت عال وواضح بأن كل ما يريدونه هو كفالة سلامتهم وحماية أسرهم من العنف. ولكن وقف إطلاق النار وحده لا يكفي. ويجب أن نظل نعبر عن سخطنا إزاء ما يحدث في سورية وما يجري ارتكابه ضد الشعب السوري. وقد حان الوقت الآن لأنشطة الدعوة وتجديد العزم.

وأدعو الدول الأعضاء في المجلس إلى بذل كل ما في وسعهما، بصورة جماعية وفردية، بغية تنفيذ ما يلي. أولا، يجب علينا ضمان أن يستمر وقف إطلاق النار الحالي، وأن يؤدي إلى زيادة إمكانية الوصول بعد أشهر من الركود. وينبغي أن ننفذ تنفيذا كاملا الخطة الشهرية المتعلقة بالوصول إلى جميع المحتاجين. ثانيا، يجب علينا أن نكفل قيام جميع الأطراف بحماية المدنيين والمرافق الأساسية المدنية، وتتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ثالثا، يجب علينا أن نجدد التزامنا بضمان الرفع الفوري لعمل الحصار الوحشي في جميع أنحاء البلد. ربعا، أطلب أن نقوم جميعا بمساندة ستافان دي ميستورا فيما يبذله من جهود دؤوبة بالنيابة عن الأمين العام لإيجاد حل سياسي يضع حدا للنزاع ويلبي تطلعات الشعب السوري. وبعد وقائع الفرص الضائعة، حان وقت تعاون مختلف الأطراف لإنهاء هذا الفصل المروع في تاريخ سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الله.

السيد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): في العام الماضي، قدمت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي إيرتران كوزان، تقريرا إلى المجلس (انظر S/PV.7612)، معربة عن قلقها الشديد إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في سوريا والمشاق المتزايدة التي يواجهها الناس في المناطق المحاصرة. وحذرت حينئذ من أن الناس يواجهون اليأس، وسوء التغذية، والمجاعة، والموت.

ومع ذلك، ربما لا تزال الحالة اليوم أكثر خطورة بالرغم من وجود ما يبرر التفاؤل. فبعد مضي ست سنوات على بدء الأزمة الإنسانية ما زال الأمن الغذائي مستمرا في التدهور في سوريا. وهناك سبعة ملايين شخص في سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في حين أصبح مليونا شخص عرضة للخطر. وبالتالي فإن هناك ٩ ملايين شخص داخل سوريا – أي نصف السكان الحاليين – بحاجة إلى المساعدة الغذائية والزراعية، فضلا عن المساعدة في توفير أسباب المعيشة. ويعيش أربعة من بين كل خمسة من السوريين الآن في فقر، في حين تكافح نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من الأسر لمواجهة نقص الغذاء في جميع أنحاء البلد.

ومما يثير الشعور بالقلق الشديد أيضا أن الإنتاج الغذائي قد سجّل رقما قياسيا في الانخفاض إذ ما زال تفشي انعدام الأمن يعوق الوصول إلى الأراضي واللوازم الزراعية والأسواق. ومع النقص في إمدادات الوقود والبنى التحتية كنظم الري التي غالبا ما تتعرض للدمار، أصبح من الصعب جدا على المزارعين الإنتاج والحفاظ على سبل عيشهم. وسجّل محصول القمح أدنى مستوياته التي تقدر بأقل من ٥٠ في المائة من معدلات ما قبل النزاع. وبالتالي، أصبحت سوريا عرضة لخطر أن تصبح بلدا لمزارعي الكفاف بعد تآكل الجزء الأعظم من قاعدة نشاطها التجاري والزراعي الكبير.

وما تزال أسعار المواد الغذائية ترتفع باطراد لتصل إلى زيادة نسبتها ٤٣ في المائة في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب على برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الإنسانية الأخرى الوصول إليها بصورة منتظمة. وأُبلغ عن أعلى تكلفة

للأغذية الأساسية في الجزء المحاصر في مدينة دير الزور التي يكافح فيها ما يزيد على ٩٠ ٠٠٠ نسمة لأجل البقاء على قيد الحياة. ولا تزال الحالة هشة في المواقع المحاصرة الأخرى التي يكافح فيها الكثيرون لأجل الحصول على وجبة واحدة فقط في اليوم. ويعيش اليوم نحو ٤,٦ مليون شخص، من بينهم ما يقدر ب ٢ مليون طفل، في مناطق يصعب الوصول إليها جدا في جميع أنحاء سوريا. ولا يتلقى هؤلاء سوى مساعدة إنسانية متقطعة، وكما قال وكيل الأمين العام أوبراين لتوه، هناك ما يزيد على ٦٤٠ ٠٠٠ يعيشون في ١٣ موقعا محاصرا في جميع أنحاء سوريا، وهم محرومون من أبسط الاحتياجات الأساسية، خاصة الأغذية.

وخلال الأسابيع القليلة الأولى من عام ٢٠١٦ كان قد تحسّن الوصول إلى المناطق المحاصرة هذه كثيرا عقب اتفاق ميونيخ. وبالرغم من تلك التحسينات، فإن حالات اندلاع القتال مؤخرا وانعدام الأمن والتأخيرات في الحصول على الموافقات اللازمة كلها تعني حرمان الملايين من الجوعى السوريين من اللوازم وفي مواجهة إيصال الأغذية بطريقة لا يمكن التنبؤ بها. وعلى سبيل المثال، أرسل برنامج الأغذية العالمي في الربع الثالث من العام الماضي أغذية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة بواسطة تسيير ٢٣ قافلة مشتركة بين الوكالات. ومع ذلك، لم نتمكن إلا من تسيير ١٢ قافلة فقط خلال الربع الأخير من ٢٠١٦. وما تزال هناك العديد من العقبات التي تعوق استمرار جهودنا الرامية إلى تحسين الوصول، وهي العقبات التي بيّنها وكيل الأمين العام أوبراين في وقت سابق. وما فتئ الوصول يمثّل التحدي الرئيسي الذي نواجهه في سوريا منذ الأيام الأولى لاندلاع النزاع، وما زال برنامج الأغذية العالمي يواصل النظر في جميع الخيارات. وقد تشاورنا مع الكثير من الشركاء في الصادرات العالمية، ونظرنا في إمكانية إسقاط الأغذية بواسطة الطائرات العمودية والطائرات بدون طيار لإيصال المواد الغذائية، غير أن الأمر ينتهي دائما إلى الوصول وضمان سلامة الأشخاص.

وأود أن أضيف بضع كلمات فيما يتعلق بدير الزور وبعض عمليات النقل الجوي التي أشار إليها السيد أوبراين. فما زالت دير الزور مدينة لا يمكن وصول العاملين في المجال الإنساني إليها منذ وقوعها تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦ بدأ برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب العديد من الشركاء وبالكثير من المساعدة، عملية معقدة لإسقاط الأغذية بواسطة المظلات من ارتفاعات عالية، وتمكنت بالفعل من إيصال الكثير من الأغذية كما سأشرح. لكن وبسبب آخر أحداث التدهور الأمني التي ذكرها السيد أوبراين فيما يتعلق بمدينة دير الزور التي تم شطرها إلى نصفين بالفعل، علاوة على القتال بين القوات الحكومية ومقاتلي تنظيم داعش فقد أُجبرنا على تعليق تلك العملية في ١٥ كانون الثاني/يناير، بالرغم من أنها كانت توفر شريان حياة للسكان المحاصرين. ومع ذلك، تمكنّا – قبل تعليق العملية – من تنفيذ ١٧٧ عملية إسقاط للحصص الغذائية والعديد من اللوازم الأخرى كالخدمات الطبية ولوازم النظافة الصحية لـ ٩٣ ٠٠٠ شخص بالنيابة عن جميع الوكالات الإنسانية الأخرى. وقد زاد ذلك على ٣ ٣٠٠ طن من مواد الإغاثة بواسطة ٥٠٠ ٤ من المنصات النقالة باستخدام ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ مظلة في عملية عالية التقنية ولم يسبق لها مثيل، علاوة على كونها باهظة التكلفة للأسف.

وبدأنا في تموز/يوليه ٢٠١٦ عملية أخرى للنقل الجوي إلى محافظة الحسكة حيث كانت الطائرات تقلع من مطار دمشق وتهبط في مطار القامشلي. وكانت عمليات النقل الجوي تلك مكلفة أيضا بسبب محدودية الشحن ولكنها كانت هذه المرة أيضا الخيار الوحيد لتقديم المساعدة الطارئة إلى الفئات الأكثر

ضعفا والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن في المحافظة. وأنهينا حتى الآن ٢٩٤ عملية نقل جوي إلى القامشلي تمكنا من خلالها من إيصال ١٠ ٠٠٠ طن من المواد الغذائية فضلا عن العديد من الإمدادات الإنسانية الأخرى. وأتاحت عمليات النقل الجوي تلك إيصال الإمدادات والمساعدات الغذائية والأصناف الأخرى الكثيرة اللازمة والطارئة إلى حوالي ٦٤ ٠٠٠ شخص، في حين يعاني ما يزال جزء من العملية المشتركة بين الوكالات يعاني من نقص الأموال، وهذا ما يتحتم علي قوله.

وفي ختام كلمتي، أود الإدلاء ببضع كلمات، فضلا عن نقل رسالة رئيسية بالعربية، كونها لغة المنطقة.

(تكلم بالعربية)

إمكانية الوصول إلى المناطق المحاصرة لا يمكن أن تكون عشوائية أو لمرة واحدة أو بعد إلحاح في تقديم الطلبات. وينبغي أن تكون إمكانية الوصول إلى كل الأماكن التي تحتاج إلى المساعدات آمنة منتظمة ومضمونة، ولا يمكن أن تكون عملية الوصول إلى من يحتاجون المساعدات عملية معقدة وطويلة أو غير معقولة.

(تكلم بالإنكليزية)

ونؤكد للمجلس أن برنامج الأغذية العالمي سيواصل بذل قصارى جهده للتغلب على النكسات والتحديات التي تواجه تقديم المساعدة لإنقاذ الأرواح. ونواصل بالتعاون مع الشركاء النظر في سبل جديدة ومبتكرة للوصول إلى السكان، في ذات الوقت الذي نأمل فيه في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بما يسمح بالوصول الفوري المتزايد والمستدام قبل كل شيء.

ومع ذلك فإن الأمن والسلام هما الحل الوحيد للأزمة السورية في نهاية المطاف. وكما قال وكيل الأمين العام أوبراين، فليس هناك حل إنساني للأزمة. وهناك ضرورة لالتزام سياسي جديد بالسلام كي يتسنى لنا جميعا توجيه كل طاقتنا وجهودنا إلى مستقبل الأسر السورية، وبالتالي مساعدتهم على إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد عبد الله على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لموافاة الأعضاء بالمعلومات عن الأثر الذي خلّفته ست سنوات من الحرب على صحة الشعب السوري. فقد تسببت الحرب في سوريا بخسائر مدمرة للشعب السوري والعاملين في مجال الصحة، علاوة على المستشفيات والعيادات التي يعملون فيها. ومن الواضح أن الحرب قد أثرت تأثير مباشرا على السكان المدنيين، إذ قُتل ما يزيد على نصف مليون شخص بالإضافة إلى إصابة ١,٥ مليون شخص آخرين. وتشير تقديراتنا حتى التطورات الأمنية الأخيرة إلى إصابة حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص كل شهر من جراء الحرب. وعلاوة على ذلك، تمكنت الحرب من الإضرار بنظام صحي كان فعالا في كثير من أنحاء البلد. فما يزيد على نصف المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية العامة إما أغلقت أو أنها لا تعمل إلا جزئيا. وفرّ من البلد حوالي ثلثي العاملين في مجال الصحة. وللأسف، أُبلغ في عام ٢٠١٦ عما يزيد على ١٠٠ هجوم على المستشفيات والمستوصفات في جميع أنحاء البلد.

وليس من المستغرب أن أسفرت عدم قدرة الأطراف المتحاربة أو عدم رغبتها في ضمان الرعاية الصحية الأساسية عن نقص حاد في إمكانية الوصول وعرقلته، بما في ذلك وصول الخدمات المنقذة للحياة مثل رعاية المصابين وعلاج الصدمات النفسية والعلاج الطبي للأمراض المزمنة الشائعة، وتنفيذ برامج الوقاية الأساسية مثل برامج التحصين الأطفال. وتشير التقديرات إلى عدم تحصين طفل واحد بين كل طفلين

ضد الأمراض المعدية الرئيسية، وأن طفلا واحدا بين كل أربعة أطفال أصبح عرضة لخطر الإصابة بالاضطرابات الصحية العقلية الخطيرة وما يرتبط بها من آثار طويلة الأمد على الأطفال ومجتمعاتهم على حد سواء.

لا تستطيع أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة الحصول على الرعاية العاجلة التي يحتجن إليها من أجل اجتياز مرحلتي الحمل والولادة بأمان. والواقع أن الخسائر غير المباشرة في أرواح المدنيين قد تفوق كثيراً في نهاية المطاف الخسائر المباشرة بسبب القنابل والرصاص.

وكما هو الحال مع شركائنا الآخرين من الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، واجهت منظمة الصحة العالمية في قطاع الصحة تحديات في إيجاد طرق جديدة مبتكرة لتقديم الخدمات في هذا السياق المعقد، سواء عن طريق العيادات الصحية المتنقلة أو البرامج العابرة لخطوط التماس والعابرة للحدود. في عام ٢٠١٦، تمكّن شركاء منظمة الصحة العالمية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والهلال الأحمر العربي السوري من تطعيم أكثر من ٢,٥ مليون طفل ضد شلل الأطفال والحصبة والأمراض الأخرى؛ ومن تقديم أكثر من ١٠ ملايين جرعة علاجية وتدريب أكثر من ١٦ ٠٠٠ من العاملين الصحيين؛ والمساعدة في عمليات الإجلاء الطبي للمرضى والجرحى في حالات حرجة. ويُعزى الفضل في تحقيق تلك النتائج إلى الأخصائيين الصحيين السوريين الشجعان، الذين يواصلون تقديم الرعاية الصحية لشعبهم في ظل أصعب الظروف التي يمكن تصورها.

وللأسف، لم يترجم وقف إطلاق النار في عام ٢٠١٧ بعد إلى تحسن مستمر في الحصول على الرعاية الصحية في معظم المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة. وكما أشار السيد أوبراين، يساورنا القلق إزاء الحالة في دير الزور، حيث يكافح الناس للبقاء على قيد الحياة في الجيوب المحاصرة. وقد توقف مشفى الأسد الجامعي مؤقتاً عن الخدمة بسبب الاشتباكات في المنطقة، مما استلزم الإجلاء الجوي للجرحى والمرضى. وتقف منظمة الصحة العالمية وشركاؤها، مثل الهلال الأحمر العربي السوري، على أهبة الاستعداد لإيصال إمدادات طبية تكفي لتغطية احتياجات السكان لمدة ثلاثة أشهر في محافظة دير الزور إذا توفرت إمكانية الوصول ونظام للوجستيات من أجل إيصالها.

وندرك أيضاً احتياجات الرعاية الصحية العاجلة التي لم يتم تلبيتها في حلب وما حولها عقب الأعمال القتالية المكثفة في أواخر العام الماضي وما نجم عن ذلك من تشريد السكان. تعمل منظمة الصحة العالمية وشركاؤها بالفعل على توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية والبرامج الأخرى. وقد اطلعنا على التقارير عن الإمدادات الطبية الموجودة في المستودعات عندما استعادت الحكومة السورية السيطرة على أحياء شرق حلب. ونتطلّع إلى تلقّي المزيد من التفاصيل عن كميات الإمدادات وأنواعها من أجل تحديد الإجراءات المناسبة مع السلطات المختصة.

وأخيراً، لدينا ٤ طلبات رئيسية من المجلس اليوم ترمي إلى إنقاذ الأرواح وتشدد على حرمة العاملين في قطاع الصحة. أولاً، يجب أن نضمن أن تسمح جميع أطراف النزاع بإجلاء الجرحى والمرضى الذين هم في حالة حرجة وأسرهم من جميع المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة في سورية. ثانياً، يجب علينا أن نكفل أن تُمنح الأفرقة الطبية إمكانية الوصول المستدام وغير المشروط إلى جميع المناطق في سورية بغية تقييم الاحتياجات ورصد البرامج – بما في ذلك توزيع اللوازم والموظفين المدربين – فضلاً عن توفير الرعاية الطبية المباشرة. ثالثاً، يجب أن نضمن السماح باستمرار بوصول اللوازم الصحية الأساسية، بما في ذلك لوازم معالجة الصدمات واللوازم الجراحية، التي يجري إزالتها بشكل منتظم

من قوافل الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري، إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة.

وأخيراً، يجب وضع حد للهجمات المشينة على العاملين في مجال الرعاية الصحية والعيادات الطبية. ويجب أن يخضع مرتكبوها للمساءلة. تقوض هذه الهجمات أسس السلام والأمن وقد كانت موضوع مداولات سابقة لمجلس الأمن. ومن غير المقبول بالمثل أي استخدام لمرافق الرعاية الصحية لأغراض عسكرية. وينبغي أن نتحد معاً في إدانة هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وإيجاد آلية عملية لوقفها بشكل نهائي. وفي نهاية المطاف، سيحتاج نظام الرعاية الصحية السوري إلى إعادة بناء، مع الاستثمار الجاد والمتواصل فيه والدعم من المجتمع الدولي بأسره. وسوف نرجئ تلك المناقشة لوقت يبشر بقدر أكبر من الأمل، والذي نأمل ألا يكون بعيدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية – وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، والسيد أمير عبد الله، والسيد بيتر سلامة – على المعلومات القيمة التي قدموها لنا اليوم.

لا تزال الحالة في سورية مشينة. ولا يزال البلد غارقا في حرب أهلية دموية والتي – بعد مرور ست سنوات – حوّلته إلى أنقاض ودمرت جذور مجتمعه. ومع ذلك، وللمرة الأولى في عدة أشهر، يبدو أن هناك بعض التحسن. إن نهاية النزاع العسكري في شرق حلب والإجلاء السريع لسكانه ووقف الأعمال العدائية في نهاية كانون الأول/ديسمبر، على النحو المبين في القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، جعلت من الممكن خفض مستويات العنف في بعض المناطق بشكل ملحوظ، مما أعطى سكانها فترة هدوء لازمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماع الذي عقد في آستانا هذا الأسبوع يجعل من الممكن أن نأمل في أن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، سيتمكّن الشهر القادم في جنيف، استناداً إلى تلك المباحثات، من إعطاء زخم كبير جديد للعملية السياسية لإنهاء النزاع. ونثق جميعنا هنا في قدرة السيد دي ميستورا على الجمع بين الأطراف والحد من التوترات وعدم الثقة التي ما زالت قائمة والعمل على خريطة الطريق التي رسمها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لتحقيق عملية الانتقال السياسي التي ستفيد الشعب السوري. ونعرب له عن دعمنا الكامل.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية في سورية التي، كما أشار مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، تقدم صورة مختلفة تماماً من العملية السياسية. وعلى الرغم من أن نهاية حصار أحياء شرق حلب كان أمراً يبعث على الارتياح، الأمر الذي مكّن من تقليص العدد الإجمالي للأشخاص المقيمين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، إلا أن ٧٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً لا يزالون هناك، يعيشون في ظل احتياجات ماسة، وقد تفاقم وضعهم بسبب ظروف الشتاء الصعبة.

وما ليس مقبولاً ولا يمكن تحمله هو أنه، على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلها العاملون في المجال الإنساني للأمم المتحدة وشركاؤها في الميدان، لم يتسن الوصول إلى أكثر من واحد في المائة من مجموع السكان في كانون الأول/ديسمبر. وما ليس مقبولا ولا يمكن تحمله هو عدم تمكّن أي من القوافل المدرجة في خطة كانون الثاني/يناير من الوصول إلى المستفيدين، باستثناء واحدة وصلت إلى معضمية الشام

في ٧ كانون الثاني/يناير كجزء من الخطة المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر.

ومن المقلق جداً أيضاً أنه يبدو أن وصول المساعدات الإنسانية يسوء بدلاً من أن يتحسن، على الرغم من وقف الأعمال العدائية الساري وانتهاء حصار أحياء شرق حلب. وأيضا، فيما يتعلق بالشحنات جواً إلى دير الزور، وبعد العمل الممتاز الذي اضطلع به برنامج الأغذية العالمي الذي أنجز ١٧٧ عملية توصيل حتى الآن، عُلّقت العمليات للأسف في ١٥ في كانون الثاني/يناير بسبب القتال الشديد في المنطقة. ونأمل أن يتسنى لهم استئنافها قريباً.

وأود أن أشير بإيجاز إلى الحالة في وادي بردى. ليكن واضحاً: إن تخريب إمدادات المياه التي تخدم العاصمة دمشق والمناطق المحيطة بها خلال الشهر الماضي – أياً كان المسؤول عنه – ينبغي أن يعتبر جريمة حرب، جريمة من كثير من الجرائم التي يعاني منها يومياً الشعب السوري. ونأمل أن يتحقق قريباً وقف لإطلاق النار يجعل من الممكن بسرعة استعادة الوصول إلى مياه الشرب المأمونة لأكثر من ٥ ملايين شخص.

وفي الختام، أودّ أن أكرر أولويات أوروغواي فيما يتعلق بإحداث تحسين كبير على الحالة الإنسانية السورية. من الضروري أن يتوطد وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الإقليم؛ وأن تواصل جميع أطراف النزاع حماية وتحسين حماية المواطنين والبنية التحتية والمستشفيات والموظفين الطبيين وفي مجال الرعاية الصحية؛ وأن يتم رفع جميع عمليات الحصار؛ وأن تُمنح، وفقاً للخطط الشهرية المقدمة من الأمم المتحدة، إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري ومستمر في جميع أنحاء البلد؛ وأن يتواصل الكفاح ضد الإرهاب بجميع أشكاله؛ وأن يتم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بوليفيا أن يشكر ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية على إحاطاتهم الإعلامية اليوم بشأن الحالة المأساوية التي تواجه الشعب السوري.

كما تود بوليفيا أن تشدد على أن وقف إطلاق النار الذي أقامته روسيا وتركيا وإيران كان فعالاً و لم يكن له تأثير مباشر على إمكانية تحسين الحالة الإنسانية وحسب، بل وكما يبيّن تقرير الأمين العام (S/2017/58)، على خفض مستوى العنف في البلد. وهو يمثّل خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل التوصل إلى نتيجة سياسية يمكنها إنهاء العنف وحقن المزيد من إراقة الدماء في صفوف المدنيين وتوفير إمكانية الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إليهم. ونرحب بالجهود التي تبذلها جميع المنظمات الإنسانية في الميدان، بما في ذلك عمل الهلال الأحمر، في ظروف وصفت بأنها في غاية الصعوبة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني بغية كفالة نجاح وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين والمنشآت المدنية، ورفع الحصار، وبالطبع التوصل إلى حل سياسي للنزاع. كما نرحب بحقيقة أن الأطراف، وفقاً للبيان الصادر بعد الاجتماع المعقود في آستانا، تسعى إلى نتيجة سياسية ووقف لإطلاق النار من شأنه أن يسهم في ”الحد من أعمال العنف، وبناء الثقة [و] كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق بسرعة وسلاسة“. وتلك بالطبع خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل العملية السياسية بين الأطراف السورية التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، والرامية إلى إنهاء هذا النزاع المأساوي بشكل نهائي وحازم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.